المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مستشفى كبير ومخيم في الكفرة..
هل يتحول الجنوب لمركز علاج
جرحى الدعم السريع السوداني؟

وحدة أبحاث ودراسات الجنوب
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

ورقة تحليلة
29 أبريل 2024

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

مستشفى كبير ومخيم في الكفرة..
هل يتحول الجنوب لمركز علاج جرحى الدعم السريع السوداني؟

ورقة تحليلية

وحدة ابحاث ودراسات الجنوب

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

29 ابريل 2024

تمهيد

تعتبر المنطقة الجنوبية في ليبيا مركز نفوذ قوي واستراتيجي للقيادة العامة في شرق البلاد وقائدها المشير خليفة حفتر، الذي سعى بكل قوة إلى تعزيز تواجده هناك وتمركز قواته، ليتخذ من هذه المنطقة الهامة أمنيا وسياسيا ورقة تفاوض قوية، وإثبات سيطرة وشرعية لقواته.

ولم يترك حفتر أي منطقة في جنوب البلاد إلا ووضع فيه قوات تابعة له أو تمركزات، خاصة المناطق النفطية أو القريبة من حقول النفط، وكذلك المناطق الحدودية جميعها والتي بدا يتصرف فيها بطريقة أحادية أغضبت بعض الدول المحاذية للجنوب الليبي.

كما استغلت قوات حفتر تواجدها هناك وبسط نفوذها على الحقول النفطية والمطارات والمؤسسات الخدمية، في عقد الصفقات والاتفاقات مع دول إفريقية هامة مثل النيجر وتشاد والسودان، واستغل حفتر احتياج روسيا وبعض القوى الدولية للتغلغل في هذا البلاد الإفريقية، لتحقيق مصالحه ودعم مشروعه "العسكري – السياسي"، بفتحه قنوات تواصل وتغلغل عبر الحدود الليبية الجنوبية المسيطر عليها بالفعل.

وكانت آخر هذه المحطات، تورط حفتر وقواته في دعم قوات "الدعم السريع" السودانية، في مواجهة الجيش الرسمي هناك، ما أثار ردود فعل غاضبة أميركية وأوروبية ومصرية.

مؤخرا تم تعيين "بلقاسم" نجل خليفة حفتر، في منصب مدير عام صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا، وهو مؤسسة سيادية لا تخضع لأي رقابة مؤسسية، ولها ميزانيتها الخاصة، أي مؤسسة يتحكم فيها نجل حفتر وفقط، يفعل ما يشاء من مشروعات أو صفقات.

وفي محاولة لاستغلال منصبه وفرض مزيد من السيطرة، ركز بلقاسم حفتر على المنطقة الجنوبية، ورافقه رئيس الحكومة المكلفة من البرلمان، أسامة حماد في كل جولاته، بل عقد حفتر نفسه لقاءات متكررة مع الحكومة ووزرائها، الأقرب لموظفين لدى القيادة العامة من أجل بحث ملف الجنوب الليبي وتطوراته.

في زيارة استمرت عدة أيام، ونتج عنها عدة قرارات أمنية وخدمية وصحية.. قام "حماد"، وهو مقرب من حفتر ويعمل وفق توجهاته، رفقة بلقاسم حفتر ووزير الصحة والداخلية وآخرين بزيارة الجنوب الليبي، والتركيز على مدينة الكفرة، وقرار وزير الصحة بإنشاء مجمع طبي وصحي

ضخم في هذه المنطقة، من أجل توفير خدمات صحية لأبناء المنطقة، من جانب ولعلاج اللاجئين السودانيين الجرحى من جانب آخر.

لكن صاحب هذه القرارات والتحركات مخاوف من تحول مستشفى الكفرة الجديد إلى مركز سري لعلاج جرحى قوات "الدعم السريع" السودانية المدعومة من حفتر بشكل غير معلن، خاصة بعد زيادة عدد القتلى والجرحى هناك، وسط تكتم شديد من هذه المجموعات وحلفائها في المنطقة.

نحاول هنا تسليط الضوء على سر التفات حفتر وحكومته إلى المنطقة الجنوبية عامة، ومنطقة الكفرة خاصة، في هذا التوقيت وإصدار عدة قرارات تخص الجنوب، وعلاقة ذلك بمشروع حفتر الغير معلن في استمرار دعمه لقوات حميدتي، الذي زار العاصمة طرابلس مؤخرا والتقى رئيس الحكومة هناك، عبد الحميد الدبيبة، وهل يحول حفتر وحكومته الجنوب الليبي لورقة ضغط يستغلها إقليميا ودوليا؟

"توظيف المشروعات الخدمية سياسيا"

رغم وجود بلقاسم حفتر بصفته مديرا لصندوق التنمية وإعمار ليبيا في كل جولات وتحركات "أسامة حماد"، والذي يرى كثيرون أن بلقاسم هو الرئيس الفعلي للحكومة، إلا أن حفتر شخصيا قرر التدخل لمتابعة المشروعات الخدمية في الجنوب، وتوظيفها سياسيا لكسب قاعدة شعبية أوسع من عمداء البلديات ومشايخ الجنوب، خاصة مع حالة الصدام المتزايدة بينه وبين أتباع سيف الإسلام القذافي في المنطقة الجنوبية، والذي يحاول حفتر تصفيتهم سياسيا أو إضعافهم.

بدأ حفتر في متابعة المشروعات الخدمية في الجنوب باستدعائه لحكومة "حماد" وعمداء بلديات الجنوب والجنوب الشرقي، ووزراء الحكم المحلي، والداخلية والصحة، وغيرهم إلى مقر مكتبه بمنطقة "الرجمة"، لاستعراض آخر تطورات الخطط والمشروعات التي تشرف عليها الحكومة المكلفة بالتنسيق مع صندوق التنمية وإعمار ليبيا برئاسة "بلقاسم خليفة حفتر"، والتي تشمل رصف الطرق الرئيسية، وإنشاء وصيانة المدارس والمستشفيات ومحطات الكهرباء، وكذلك إنشاء الوحدات السكنية في مناطق ومدن جنوب ليبيا.

وتعمدت الصفحة الرسمية للقيادة العامة، نشر تفاصيل الاجتماع قبل أن تنشرها الحكومة نفسها ونشر توجيهات القائد العام للحكومة وصندوق الإعمار بسرعة إنجاز هذه المشروعات

الخدمية، كما تعمدت الصفحة، نشر ما أسمته "شكر وامتنان عمداء بلديات الواحات الحاضرين لحفتر على توجيهاته ومتابعته المباشرة للمشاريع التي تشهدها المدن والمناطق والقرى بجنوب ليبيا، مشيدين كذلك بمتابعته للخطوات المهمة للمصالحة بين السكان والأهالي في مدن الجنوب، وجبر الضرر، حتى يسود الود والوئام بين أهل الجنوب الليبي الواحد"، وفق الصفحة التي تناست وتجاوزت وجود رئيس الحكومة في الاجتماع نفسه.

ويلاحظ مع هذه التحركات وتغطيتها إعلاميا من قبل الإعلام العسكري التابع لحفتر أن الأخير يسعى بقوة لتوظيف المشروعات الخدمية التي تنفذ بميزانية من نفقة الدولة، توظيفا سياسيا وعسكريا يخدم مشروعه، ويؤكد استمرار سيطرته ونفوذه على هذا الإقليم ذو الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية محليا وإقليميا ودوليا.

إقحام حفتر للمشروعات الخدمية في التسويق لنفوذه ومشروعه، له تداعيات سلبية كثيرة، إذ تخضع هذه المشروعات لتوجهات القيادة العامة وفقط، ويتم توزيعها طبقا لمناطق الولاء والدعم، ولن تخضع لمخطط حكومي واضح، وستخرج حتى المجالس البلدية هناك من أخص وظائفها، وهي متابعة المشروعات الخدمية، وستظل هذه الخطط خاضعة فقط لتوجهات حفتر، وستخرج من إطار الاستدامة الي مشروعات مؤقتة، مرهون وجودها باستمرار دعم حفتر سياسيا وعسكريا وانتخابيا.

"توظيف أزمة اللجوء السوداني"

منذ الصراع الدائر في دولة السودان بين قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، نزح آلاف المواطنين إلى الجنوب الليبي وخاصة مدينة الكفرة، وتمركزوا فيها وسط تسهيلات مبالغ فيها من قبل حكومة "حماد"، دون وضع مخطط لمتابعة ملف هؤلاء اللاجئين أو تبعيتهم أو تقنين أوضاعهم خاصة أن بعضهم اتخذ ليبيا وسيلة للهروب إلى أوروبا، وبعضهم وقع في أيدي "مافيا" الهجرة غير الشرعية، بسبب السياسات المتخبطة في التعامل مع هذا الملف.

وكالعادة كان حفتر وأبنائه حاضرون في المشهد، واستغلال هذا الملف كورقة جديدة يمكنه استغلالها، إقليميا وإفريقيا بل ودوليا، خاصة بعدما وصلت أزمة السودان إلى أروقة مجلس الأمن، كما يمكن استغلال الأعداد الهائلة من اللاجئين للتغطية على أي تواصل أو استقبال من قبل حفتر لجرحى أو مندوبون لقوات الدعم السريع، التي تواترت التقارير التي تثبت تورط حفتر في دعمها.

وحملت الزيارة المكثفة الأخيرة التي قام بها أسامة حماد وحكومته، المتعارف على أنها حكومة مسلوبة الإرادة، وتتحرك فقط بتوجيهات من حفتر ونجله بلقاسم، عدة دلالات بخصوص أزمة اللاجئين السودانيين وتوظيفها سياسيا وعسكريا، بعدما قرر رئيس الحكومة برفقة نجل حفتر تشكيل لجنة وزارية لمتابعة أوضاع النازحين السودانيين في ليبيا، وتقديم الدعم الإنساني اللازم، وكعادة الحكومة، أن ترفق في نهاية كل إنجاز جملة "بالتنسيق مع القيادة العامة" لتؤكد أنها تحت التعليمات.

وبحسب القرار الوزاري رقم (56) لسنة 2024، فإن اللجنة تتكون من: "وزير الداخلية بالحكومة المكلفة، عصام أبو زريبة رئيسا وعضوية: وزراء الصحة والشؤون الاجتماعية والدولة لشؤون الهجرة غير الشرعية والخارجية والتعاون الدولي المفوض ووكيل وزارة الحكم المحلي ومندوبين عن أجهزة: الهجرة غير الشرعية والأمن الداخلي والمخابرات العامة ومكتب الجوازات والجنسية بالمنطقة، ومندوبًا عن جمعية الهلال الأحمر".

وتتلخص مهام اللجنة في: زيارة مناطق تواجد النازحين والمهجرين من السودان على الأراضي الليبية، والقيام بحصر وتحديد أماكن تواجدهم وأعدادهم، وتقديم الدعم الإنساني والنفسي لهم، بالتنسيق مع جميع الجهات الأمنية والإنسانية بالداخل والخارج، والتعاون الكامل مع (القيادة العامة)، ومنح اللجنة حق الاستعانة بمن ترى ضرورة الاستعانة به من الجهات العامة في ذات الاختصاص في سبيل إنجاز مهامها.

والواضح من القرار هو محاولة "حكومة حفتر"، وهو الوصف الأدق للحكومة التي لا تكف عن ذكر القيادة العامة في كل بياناتها وصفحاتها، السيطرة التامة على ملف اللاجئين السودانيين من حصر للأعداد وتسليم تقرير للقيادة العامة بأعدادهم وإمكانياتهم المادية والمعنوية، وكيف يمكن توظيف واستغلال ذلك.

هذا الاهتمام المفاجئ رغم مرور أكثر من عام على الحرب في السودان، يؤكد أن هناك أمر ما، وأهداف بعينها، من الاستحواذ بقوة على هذا الملف، خاصة من قبل القيادة العامة التي توالت التقارير من أول أيام الحرب على تورطها في دعم قوات "حميدتي"، ما أثار غضب حلفاء لها في المنطقة، على رأسهم دولة مصر الداعمة للجيش الرسمي في السودان وقائده "البرهان".

ربما يريد حفتر وحكومته حصر تام لأعداد اللاجئين من السودان، من أجل تقديم تقارير لمنظمات دولية، من أجل المغازلة وكسب الدعم ومزيد من الشرعية الدولية، وربما تقدم نفس

التقارير للقوات الحليفة لحفتر في الداخل السوداني، من أجل رصد طبيعة اللاجئين وحصرهم وإرجاع بعضهم وإجبارهم على الانضمام في قوات الدعم السريع، التي تتعرض لهزائم متتالية مؤخرا.

لكن الطرح الأقرب وراء هذا الاهتمام، خاصة من الجانب الصحي وتخصيص مستشفى كبير ومخصص للاجئين السودانيين، هو فتح حفتر الحدود أمام جرحى قوات الدعم السريع السودانية، للعلاج داخل الأراضي الليبية، وسط سرية تامة وتكتم، أو اعتبار مستشفى الكفرة والجنوب عامة بوابة "ترانزيت"، لهؤلاء الجرحى ثم تسفيرهم إلى دول أخرى حليفة لحميدتي، مثل دولة الإمارات أو بعض الدول الأوروبية المتورطة في الحرب.

وهذا الهدف هو الأقرب للحدوث، لتحقيق حفتر من ورائه مكاسب كبيرة سياسيا وعسكريا وحتى ماليا، وربما تكون الفكرة أصلا ليست محلية، قد تكون فيها أيد روسية أو إماراتية، تريد توسيع رقعة الحرب في القارة الإفريقية، خاصة أن الخطوة جاءت وسط تحركات متسارعة من موسكو لإتمام إنشاء الفيلق الإفريقي الروسي، الذي قررت موسكو أن يكون مركزه الأساسي الشرق الليبي، بالتنسيق مع حفتر وقواته، على أن تنطلق منه إلى باقي دول الساحل والصحراء.

"مستشفى وجامعة في الكفرة.. لم؟"

ومن القرارات المتخذة خلال زيارة حماد وبلقاسم حفتر للجنوب، قرار القرار رقم 119 للعام 2024، والذي يقضي بإنشاء جامعة في بلدية الكفرة تحت اسم "جامعة الكفرة"، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتتبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

خطوة خدمية جيدة للجنوب لكن تزامنها مع قرارات كلها تخص اللاجئين السودانيين قد يثير تساؤلات عن علاقتها بالأمر، أو أن تتحول إلى تمركز آخر للحصر والسيطرة على ملف اللاجئين السودانيين من اجل السعي لمشروع التوطين، ومنعهم من مغادرة الجنوب بحجة تلقيهم التعليم في طرابلس أو أي منطقة خارج سيطرة القيادة العامة.

الأمر الآخر الذي طرح تساؤلات وتكهنات أيضا، هو اقتراح رئيس اللجنة المشكلة من حماد لمتابعة النازحين السودانيين وزير الداخلية، عصام أبو زريبة بإنشاء مستشفى ميداني كبير وكذلك مخيم للنازحين بالمنطقة المحايدة على الحدود الليبية – السودانية (مثلث العوينات) في أقصى جنوب شرق البلاد.

ورغم أن الجانب الطبي والصحي من مهام وزير الصحة، إلا أن المقترح جاء من قبل وزير الداخلية ما يؤكد أن الأمر يحمل دلالة أمنية وعسكرية أكثر منها أهداف طبية وصحية، كذلك اختيار مكان المشفى على الحدود مع السودان يحمل ايضا تساؤلات عن أهداف هذا الاختيار، وهل يريد الوزير أن يظل الأمر سريا بعيدا عن أعين الإعلام والمراقبة سواء ليبيا أو سودانيا كون الحدود تسيطر عليها قوات حفتر وإعلامها وفقط.

كما لوحظ غياب وزير الصحة بحكومة حماد، عثمان عبد الجليل عن هذا الطرح أو إبداء رأيه فيه من الناحية الطبية والصحية، إلا أن وزير الصحة كان مشغولا بزيارة عددا من المستشفيات والمراكز الطبية بمدينة الكفرة، متعهدا بتوفير جميع النواقص الطبية لهذه المراكز.

والغريب في الأمر هو اللقاء الذي جمع بين وزير الصحة، عثمان عبد الجليل وبين آمر عمليات القوات البرية صدام حفتر، وعددا من ضباط القيادة العامة للقوات المسلحة، والذين يجرون زيارة ميدانية لمدن ومناطق الجنوب الليبي بالتزامن مع زيارة الوزير لمدينة الكفرة، والذي سلط عليه إعلام الحكومة والإعلام العسكري الضوء وكأنه حدث كبير رغم أن الشخصيتين في منطقة واحدة وقد يلتقيان بشكل دوري.

وحرص المكتب الإعلامي لحكومة حماد على تغطية أخبار اللقاء بين "عبد الجليل وصدام حفتر" بتأكيده أنه جرى خلال اللقاء التباحث حول الجهود التي تبذلها وزارة الصحة في تقييم الوضع الصحي بمدينة الكفرة، وأن "صدام حفتر" أكد دعم ومساندة القوات المسلحة واستعدادها للوقوف مع وزارة الصحة في تقديم الخدمات الصحية المناسبة للأهالي والنازحين، وحماية الأهالي من أية أمراض محتملة، دون توضيح كيفية حماية القوات المسلحة للأهالي من الأمراض المحتملة وهي جهة عسكرية وليست طبية".

عموما هذا اللقاء لم يأتي اعتباطا لكنه يؤكد تواجد "عائلة حفتر" في كل خطوة للحكومة سواء صحية أو أمنية أو إعلامية وكأن القائد العام يقول للحكومة: إن لم أكن أنا موجودا فهناك بلقاسم مديرا لصندوق سيادي اسمه "إعمار وتنمية ليبيا"، وإن كان بلقاسم مشغولا عن الجنوب فهناك آمر القوات البرية "صدام" موجودا في الجنوب، وأن كل الأوضاع تحت السيطرة وتتم وفق لتعليماتنا.

هذا التوظيف والسيطرة والاستحواذ من "عائلة حفتر" على ملف اللاجئين السودانيين لم يأتي أيضا بلا تخطيط أو أهداف، بل هو أمر مخطط بعناية والحكومة تتصدر المشهد لتضفي

شرعية وغطاء على أية نوايا أو توجهات أو تحركات لحفتر في ملف السودان وحربه الدائرة هناك، ولربما تكون المستشفى الميداني وكذلك المخيم الكبير الذي اقترحه "أبو زريبة" هي تمركزات لجرحى الدعم السريع بغطاء صحي وطبي، وإشراف واستحواذ تأمين من قبل القيادة العامة.

فهل سيتحول الجنوب الليبي إلى مركز علاجي وثلاجة موتى لجرحى وقتلى قوات "حميدتي"؟ ومن سيراقب المشفى الميداني ومخيم اللاجئين والجامعة الجديدة هناك، بعدما قررت الحكومة أن تكون هذه المؤسسات ذات سلطة مستقلة وميزانية أيضا مستقلة؟

وحتى لو اعتبرنا أن هذا التحرك الحكومي والعسكري جاء بدافع وأهداف طبية وصحية، فإن الخطوة تأخرت جدا كون عدة تقارير ومنها تقارير حكومية تحدثت عن ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض بين النازحين السودانيين المتواجدين في الجنوب الليبي، في ظل انهيار المنظومة الصحية هناك.

وفي إحصائية مطلع الشهر الحالي، ذكرت بلدية الكفرة أنه "حتى الآن تم تسجيل 800 مصاب بالتهاب الكبد الوبائي وآخرين بالإيدز"، ما دفع البلدية إلى ترحيل 100 مصاب سوداني إلى بلادهم.

وهو ما أكده مستشفى الكفرة، وإعلانه حالة الطوارئ نظرا لوجود موجة من المرضى النازحين من السودان، أغلبهم مصاب بأمراض معدية، محذرا من عجزه عن تلبية الاحتياجات اللازمة، في حال استمرار هذا التدفق خاصة في ظل نقص الأدوية للأمراض المزمنة، وسط توجيه عدة نداءات واستغاثة من البلدية والمستشفى المحلي والأهالي هناك للحكومة والمسؤولين من إنقاذ الوضع الصحي المزرى.

ورغم تكرار هذه التقارير والاستغاثات، لم تتحرك الحكومة طيلة عام كامل لمواجهة الأزمة، لكنها تحركت مؤخرا بعدما تلقت التعليمات من القيادة العامة، التي نجحت بقوة في توظيف المشروعات الخدمية وملف اللاجئين السودانيين سياسيا وعسكريا لتؤكد سيطرتها واستحواذها لكل الأوراق في الجنوب ومنها ملف اللاجئين من دولة السودان.

جديرا بالذكر فأن المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية تحصل على إحصائية حديثة لعدد الإصابات بين اللاجئين السودانيين، إضافة الي العدد التقريبي المعلن عنه، لعدد اللاجئين السودانيين في الجنوب الليبي:

نوع المرض	عدد الحالات
حالات الدرن	28 حالة
حالات الإيدز	أكثر من 45 حالة
حالات مرض الكبد الوبائي	798حالة
حالات الملاريا	102حالة

عدد اللاجئين	النوع	ملاحظات
إجمالي النازحين في الجنوب حوالي 45 ألف نسمة	نسبة الأطفال منهم 30%	الباقون موزعون بين نساء وكبار سن وشباب
تم رصد أكثر من 300 نازح في أبعد نقطة حدودية بين ليبيا والسودان	نسبة النساء منهم 25%	

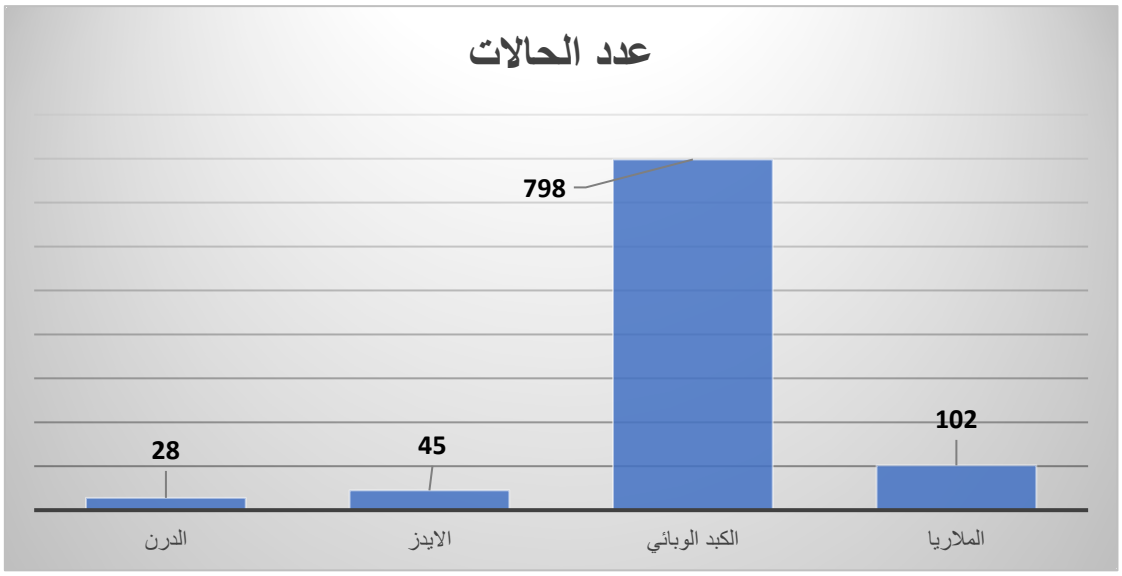

وعليه

فإن التحركات الأخيرة من قبل القيادة العامة وبواجهة حكومة حماد، خاصة قرار إنشاء مستشفى ميداني ضخم مخصص فقط لمرضى اللاجئين السودانيين، يحمل دلالات وأهداف سياسية وعسكرية أكثر منها طبية وصحية، كون تسارع الخطى والإقدام على مشروع مستشفى ميداني ومخيم ضخم في ظل غياب ميزانية عامة للحكومة وكذلك للقيادة العامة، يوحي بأن الأمر فيه أغراض أخرى غير المعلنة، ولعل ما طرحناه سابقا من تحول الجنوب الليبي خاصة منطقة الكفرة لمنطقة إيواء وعلاج لجرحى قوات الدعم السريع السوداني وسط تكتم من السلطات في شرق البلاد هو الأقرب للتنفيذ.

لذا يوصي **المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية** مجلس النواب، ومستشار الأمن القومي، وهيئة الهلال الأحمر الليبي، وهيئات شؤون اللاجئين وضحايا النزاع في برامج الأمم المتحدة، بضرورة الاطلاع على كل المشروعات التي تنوي حكومة حماد تأسيسها، بخصوص لاجئي السودان خاصة المخيم الكبير والمستشفى الميداني، وتوضيح مدى احتياج المنطقة الجنوبية لها، وكذلك الوقوف على ميزانية التأسيس، ومن أين ستأتي في ظل عدم إقرار البرلمان لقانون الموازنة العامة حتى الآن.

كما يوصي **المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية** سفارة السودان لدى طرابلس بضرورة إعادة حصر أعداد اللاجئين من السودانيين، وتقنين أوضاعهم وأوراقهم الثبوتية، حتى لا يتم استغلالهم أو تجنيدهم في قوات الدعم السريع، أو حتى قوات حفتر بعد إجبارهم أو إغرائهم بمنحهم الأموال والجنسية والإقامة.

كما يوصي **المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية** حكومة الوحدة الوطنية، ومستشار الأمن القومي التابع لها، ومكتب النائب العام، بضرورة تشكيل لجان من قانونيين وأطباء وعسكريين لحصر أعداد النازحين السودانيين وتصنيفهم بين مدنيين وعسكريين، والتأكد من خلوهم من الأمراض المعدية، وكذلك عدم حملهم لصفات ورتب عسكرية أو انتمائهم لقوات "حميدتي"، وكذلك ضبط الحدود مع السودان وتقنين دخول اللاجئين.

LCSMS

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائـز ثابتـة .. أجيـال رائـدة .. دولـة قائـدة

/lcsms.info
/lcsms_info
/lcsms.info
/lcsms.info
/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info